

ECNOMETRIC STUDY TO FOOD CONSUMPTION PATTERNS IN EGYPT IAN RURAL AND URBAN AREAS.

Higazi, M.KH.M. and Hoda M. Rageb

Agric. Economic res. Inst., agric. Res center

دراسة اقتصادية قياسية للأنماط الاستهلاكية الغذائية في حضر وريف مصر.
محمد خضر محمد حجازي وهدي محمد رجب
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على كيفية تأثر الطلب الاستهلاكي بالتححرر الاقتصادي وقد توصلت الدراسة إلى تقديرات قياسية للمرونة الاتفاقيه لمجموعات الحبوب والنشويات والبقول الجافة واللحوم الطازجة والمجمدة والدواجن والأسماك، وقد ادخل اثر تغير حجم الأسرة بالإضافة إلى اثر إجمالي الإنفاق الفردي في العلاقات المقدره للسلوك الإنفاقي على استهلاك الأغذية المختلفة، كما اجري تقدير لكل من الريف والحضر لتحديد آثارهما على العلاقة، مما يتيح فرص الحصول على تقديرات غير متحيزة للمرونة الاتفاقيه وإتاحة التعرف على افضل ما يمكن حدوثه للإنفاق الفردي على المجموعات الغذائية المدروسة عند تغير إجمالي الإنفاق الفردي، بالإضافة إلى ما يمكن حدوثه عند تغير حجم الأسرة، واعتمدت الدراسة في ذلك على بيانات قطاعية منشورة وهي بحث ميزانية الأسرة بالعينة على المستوي القومي أعوام ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٦/٩٥، ٢٠٠٠/٩٩، وقد اختير للدراسة النموذج اللوغاريتمي في صورة خطية، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى للتقدير، واختبار "ت" لاختبار الفروض الإحصائية على المعلمات الاتحاديّة المقدره، وقد تبين من الدراسة استجابة الإنفاق على استهلاك كل من مجموعة الحبوب والنشويات ومجموعة البقول للتغيرات في إجمالي الإنفاق الفردي، وعرضت المعاملات المقدره لاثر حجم الأسرة على الإنفاق إشارات موجبة موضحة لا وفورات للسعة عند زيادة حجم الأسرة. كما استجاب الإنفاق الاستهلاكي لمجموعات اللحوم الطازجة والمجمدة والدواجن والأسماك للتغيرات في إجمالي الإنفاق الفردي في كل من الحضر والريف، وعرضت المعاملات المقدره لاثر حجم الأسرة على الإنفاق إشارات سالبة موضحة وفورات السعة عند زيادة حجم الأسرة وتوصي الدراسة بضرورة العمل بجدية على الحد من الزيادة السكانية، والاهتمام ببرامج التنقيف الاستهلاكي في كل من الحضر والريف للعمل على رفع درجة وعي المستهلكين والموازنة ما بين الزيادة في الدخل والأسعار حتى لا تلتهم الزيادة السريعة في الاسعار كل الزيادات في الدخل.

المقدمة

شهدت فترة التححرر الاقتصادي العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على دخول الأفراد ومستوي الإنفاق على السلع والخدمات، ونتج عنها تغيرات في النمط الاستهلاكي الغذائي حيث يعتبر الإنفاق الاستهلاكي وتوزيعه مؤشرا هاما للتعرف على نمط توزيع الدخل ومستوي الإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة وذلك للتعرف على التحولات في السلوك الإنفاقي للسلع المختلفة التي يحتاجها ويستهلكها الفرد، كما يفيد في تحديد الأهمية النسبية للسلع في كل من الحضر والريف مما يتيح لمتخذي القرار والمخططين والقائمين على سياسات الإنتاج والاستهلاك النتائج والمؤشرات التي تساعد في وضع الأسس الكفيلة بتحسين الدخل وانتاج السلع التي تتفق ونمط وسلوك الإنفاق خاصة إذا ما اختلف هذا السلوك الإنفاقي باختلاف المنطقة (ريف وحضر) والفترة الزمنية وسعر السلعة وحجم الأسرة والصفات السكانية من حيث التركيب العمري والنوعي للأسرة ووظيفة رب الأسرة والأرصدة المالية للأسرة والعادات الاجتماعية والاتجاهات النفسية والتعليم.

مشكلة الدراسة :

تباينت الدراسات الاقتصادية على العلاقة الاستهلاكية الداخلية (من بيانات قطاعية) تلك التي توضح كيفية تغير الإنفاق على الاستهلاك من سلعة معينة مع تغير الدخل والتي تعرف بمنحنى انجل والذي يعتبر الدخل هو المتغير الوحيد المؤثر على الاستهلاك وذلك بالإضافة لآثر الإقامة في الحضر أو الريف ، ولكن هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار باقي المتغيرات الديموجرافية مستدة في ذلك على المفهوم الاقتصادي النظري والخاص بان المتغيرات الأخرى تبقى ثابتة لا تتغير . وحيث أن حالة الثبات هذه نادر ما يمكن استيفائها في نطاق العالم الواقعي ، لذلك فمن الضروري الأخذ في الاعتبار في دراسات الدالة الاستهلاكية - الداخلية لتلك العوامل الديموجرافية الأخرى والتي تتغير وتؤثر بشكل منتظم في هذه الدالة ، والحصول على معلمات أفضل للطلب (مرونة دخليه) سواء لأغراض التوقع أو للسياسة ، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في محاولة التعرف على التغيرات في النمط الاستهلاكي خلال فترة التحرر الاقتصادي وفقا للفئات الداخلية والإنفاقية وحجم الأسرة في كل من الريف والحضر .

الهدف من الدراسة

- تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار التحرر الاقتصادي على أنماط الإنفاق الغذائي وحجم الأسرة باستخدام البيانات القطاعية وذلك من خلال :
1. الحصول على تقديرات عن تأثير الدخل على الأنماط الإنفاقية الاستهلاكية للأغذية في ريف وحضر مصر
 2. الحصول على تقديرات عن تأثير حجم الأسرة على استهلاك الأغذية في ريف وحضر مصر .

أسلوب التحليل ومصدر البيانات

استخدم في التحليل الأسلوب الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي ونموذج طلب المستهلك وحساب المرونة الداخلية ، باستخدام بيانات قطاعية - بحث ميزانية الأسرة والذي أجري في مصر أعوام ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ .

النموذج

تقدم النظرية الاقتصادية الإطار الاقتصادي لهذا التحليل وتبعا لهذه النظرية فان المستهلك الفرد يبحث عن تخصيص دخله المحدد بين البدائل المختلفة للسلع في محاولة لتعظيم منفعة ، ويمكن التعبير عنها بمجموعة من الدوال الإنفاقية ، دالة لكل سلعة ، وقيد يساوي بين مجموع الاتفاقات الفردية وبين إجمالي إنفاق المستهلك على كل سلعة يعبر عنه كدالة لإجمالي إنفاق المستهلك ، ولأسعار جميع السلع في الصورة الآتية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= \text{د} (\text{ف} ، \text{س}١ ، \text{س}٢ ، \dots ، \text{س} \text{ن}) \\ \text{حيث ص} &= \text{الإنفاق على السلعة بواسطة الفرد} \\ \text{ف} &= \text{إجمالي إنفاق المستهلك} \\ \text{س} &= \text{سعر السلعة} \end{aligned}$$

$\text{د} =$ دالة العلاقة الاستهلاكية - الإنفاقية للسلعة بواسطة الفرد وتستخدم بيانات المسموح القطاعية للتحكم في آثار تغيرات السعر على الاتفاقات ، وأن كان من المعتاد افتراض إمكان إغفال تغير السعر في بيانات القطاع العرضي التي يتم جمعها في خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ، وعليه فيفترض أن المستهلكين يواجهون في فترة المشاهدة أسعار ثابتة تقريبا فان الدالة السابقة تختزل إلى ما يلي :

$$\text{ص} = \text{د} (\text{ف} | \text{س}١ ، \text{س}٢ ، \dots ، \text{س} \text{ن})$$

ويعني الخط العمودي ثبات متغيرات الأسعار في هذه الدالة ، وتعبير العلاقة بذلك عن الطلب أو الإنفاق على السلعة كدالة لإجمالي إنفاق المستهلك فقط وهي العلاقة المعروفة بمنحنى انجل للمستهلك على السلعة ، ويعتمد تقدير معلمات هذه الدوال على بيانات عرضية لميزانية بحوث الأسرة بافتراض أنه في المتوسط الفروق المشاهدة في الأنماط الإنفاقية الاستهلاكية بين الأسر ذات إجماليات الإنفاق المختلفة يمكن إرجاعها إلى الفروق بينهم في مستوى إجمالي الإنفاق . بينما ترجع الاختلافات الأخرى بين الأنماط الاستهلاكية للأسر إلى فروق أخرى بينهم في العوامل الديموجرافية فإنها تعامل كمتغير عشوائي ويمكن وصفها بشكل مناسب بتوزيع احتمالي مختار . كما انه يمكن التعبير عن كل من الإنفاق الاستهلاكي على السلع ، وإجمالي الإنفاق الأسري في صورة أنصبة فردية بدلا منه للأسرة ، وهو إجراء مبسط للبيانات عن

عدم استيفاء الفرض الخاص بمآثل اسر العينة من حيث التركيب العمري والنوعي ، ولكن الاقتصار على ذلك الإجراء ليس مامونا ، حيث قد يؤدي إلى تحيز المعلمات الانحدارية المقدرة إذا ما حدث ووجد ارتباط بين أي من المتغيرات الحقيقية المتروكة خارج التحليل كحجم الأسرة والمتغير الشارح في العلاقة وهو إجمالي الإنفاق ، وعليه فيجب اعتبار مثل هذا التغير في التحليل بشكل ظاهر ، وطالما لا نتاح بيانات تفصيلية عن تركيب الأسرة النوعي والعمري فإن الطريقة الأكثر عمومية في هذه الحالة هي إدخال متغير حجم الأسرة إلى العلاقة المدروسة وذلك في الصورة التالية :

$$ص = د (ف ، ح)$$

حيث ح حجم أسرة المستهلك

والتعبير عن حجم الأسرة بوحدات استهلاكية بالغة ، أي بمجموع مرجح بين الحاجات المختلفة للمجموعات العمرية والنوعية للأسرة قد يكون مفضلا - إلا انه لا نتاح بيانات تفصيلية عن الأنماط الاستهلاكية - الانفاقية للفئات العمرية والنوعية المختلفة ولا للوحدة الاستهلاكية وعليه فقد اتبع التعبير عن متغير حجم الأسرة في هذه الدراسة الأفراد دون تمييز .

مما سبق يتبين بان الدراسة تركز على علاقة حجم الأسرة معبرا عنها بعدد الأفراد وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي الفردي على مجموعات الأغذية المختلفة في كل من الحضر والريف وقد اختير في الدراسة الشكل اللوغاريتمي المزوج كافتراض مسبق للدالة الاستهلاكية - الانفاقية ، ويبنى تبرير ذلك الاختيار على مجموعة من الاعتبارات ، فالشكل اللوغاريتمي بأخذ في الاعتبار تناقص معدلات الإنفاق على السلع بزيادة إجمالي الإنفاق ، كما انه يظهر وفورات السعة المتناقصة لحجم الأسرة . كما أن معاملاته الانحدارية تساوي معاملات مرونة مباشرة ، ويسمح هذا الشكل باختيار الفروض الإحصائية البديلة عن اثر حجم الأسرة وأثر إجمالي الإنفاق على استهلاك مجموعات الأغذية . وبالإضافة إلى ما سبق فإن هذا الشكل يكون مناسباً خاصة عندما يكون استهلاك السلع معبرا عنه في صورة إنفاق أكثر منه في صورة كميات والشكل الرياضي للدالة اللوغاريتمية المستخدمة بعد تحويله للصورة الخطية اللوغاريتمية هو :

$$\text{لوص} = \text{أ} + \text{ب} \cdot \text{لوح} + \text{ج} \cdot \text{خ}$$

حيث ص = اللوغاريتم العشري لمتوسط الإنفاق السنوي على استهلاك المجموعة الغذائية بالجنه بواسطة الفرد في الحضر أو في الريف .

$$\text{لوف} = \text{اللوغاريتم العشري لمتوسط إجمالي الإنفاق الفردي بالجنه في الحضر أو الريف} .$$

$$\text{لوح} = \text{اللوغاريتم العشري لحجم أسرة المستهلك في الحضر أو الريف مقدرًا بعدد الأفراد} .$$

$$\text{خ} = \text{خطأ عشوائي}$$

أ ، ب ، ج ثوابت انحدارية مقدرة ، وتمثل ب ١ ، ب ٢ في هذه الصورة معاملات استجابة إنفاق المستهلك على استهلاك السلعة للمتغيرات في كل من إجمالي الإنفاق الفردي ، وحجم الأسرة على الترتيب وهي تعطي أثرها مباشرة في صورة مرونة حجم الأسرة . وقد استخدم في تقدير الدوال نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى ، ولا يحتمل كثيرا للأغذية المدروسة ان تؤدي زيادة الإنفاق على أي منها إلى زيادة إجمالي الإنفاق ولكن العكس فقط هو المتوقع ، أي أن إجمالي الإنفاق هو الذي قد يؤدي إلى تغيرات في الإنفاق على استهلاك أي من هذه الأغذية ، وعليه فلا يتوقع وجود تحيز في تقدير معاملات الانحدار نتيجة تبعية العناصر العشوائية المؤثرة على المتغير التابع وعلى المتغير الشارح (إجمالي الإنفاق) ، وذلك خاصة لاعتماد هذه الدراسة على بيانات متوسط إجمالي الإنفاق لكل مجموعة أو فئة اتقاقية أكثر منها إجمالي الإنفاق أو الدخل كمتغير شارح وهو ما يقلل كثيرا من احتمال وجود مثل هذا التحيز ولا يثير مشكلات في تقدير معاملات الدالة . واستخدم اختباري ف ، ت لاختبار الفروض الإحصائية عن المعلمات الانحدارية المقدرة بالنموذج واستخدم الاختبار الأول (اختبار ف) لاختبار الفرض الصفري الخاص بعدم التأثير المشترك للمتغيرين الشارحين على المتغير التابع (الإنفاق الفردي على استهلاك الأغذية) في الصورة الدالية المختارة (أي ب ١ = ب ٢ = صفر) واختبار " ت " لاختبار الفرض الصفري الخاص بعدم تأثير كل من المتغيرين الشارحين منفردا على المتغير التابع (أي ب ١ = صفر ، ب ٢ = صفر) .

المرونة الإنفاقية :

تعرف على أنها التغيير المئوي في الإنفاق على استهلاك سلعة ما (ص) الراجع لتغير قدره 1% في إجمالي إنفاق الفرد (ف) ، مع ثبات حجم الأسرة (ح) ، وتوضح المرونة الإنفاقية السالبة أن الإنفاق على السلعة ينخفض بزيادة إنفاق الفرد ، كما تبين المرونة الإنفاقية الموجبة أن زيادة إجمالي إنفاق الفرد تؤدي إلى زيادة في إنفاقه على السلعة ، وكلما زاد مقدار المرونة الإنفاقية كلما زادت استجابة الإنفاق الفردي للتغير في إجمالي الإنفاق .

مرونة حجم الأسرة :

هي التغيير المئوي في الإنفاق على استهلاك سلعة ما (ص) الراجع لتغير قدره 1% في حجم الأسرة (ح) ، مع ثبات إجمالي إنفاق الفرد (ف) ، وتبين المرونة السالبة لحجم الأسرة أن زيادة حجم الأسرة يصاحبها انخفاض الإنفاق على السلعة المعنية ، أي وجود وفورات اقتصادية للسلعة في استخدام السلعة عند زيادة حجم الأسرة ، وتوضح المرونة الموجبة اتجاهها عكسيا حيث يزداد الإنفاق على شراء السلعة عند زيادة حجم الأسرة ، وتوضح مرونة حجم الأسرة ذات القيمة واحد أن الإنفاق يتناسب مع حجم الأسرة ، وكلما زادت قيمة معامل المرونة كلما زادت استجابة الإنفاق الفردي في حجم الأسرة .

النتائج ومناقشتها

1. يتبين من دراسة الدوال الإنفاقية المقدرة لمجموعات الأغذية المختلفة بكل من الحضر والريف بالجدول رقم (1)، (2)، (3) أن المعاملات الانحدارية لكل من متغيري إجمالي الإنفاق وحجم الأسرة تمثل مباشرة كل من مرونة الإنفاق ، ومرونة حجم الأسرة على التوالي ، كما يتبين من الجدول ذاته معاملات الارتباط المتعدد المعدلة للدوال المقدرة ، والتي توضح النسبة من التباين الكلي في الإنفاق على الأغذية المختلفة المفسرة بالنموذج المقدر ، حيث أن تعديل المعامل لدرجات الحرية يسمح باستخدام قيمته كمؤشر لقوة التوفيق الإحصائي للنموذج . ويتبين من تقديرات المعامل الأخير أن التغيرات المشتركة في إجمالي الإنفاق وفي حجم الأسرة تفسر عامة بأكثر من 83% ، 85% ، 86% لسنوات الدراسة الثلاثة 1991/90 ، 1996/95 ، 2000/99 من التباين الكلي في الإنفاق على الأغذية المدروسة ، وقد انخفضت القوة التفسيرية للنموذج عام 1991/90 إلى نحو 81% في مجموعة الأسماك بالريف ، وإلى حوالي 76% ، 45% في مجموعة البقول الجافة بالحضر والريف على التوالي ، وإلى نحو 75% ، 61% في مجموعة الحبوب والنشويات بالريف والحضر على التوالي ، بينما انخفضت القوة التفسيرية للنموذج عام 1996/95 إلى نحو 82% في مجموعة الأسماك بالريف ، وإلى حوالي 77% في مجموعة البقول بالحضر ، وإلى نحو 76% ، 67% في مجموعة الحبوب والنشويات بالريف والحضر على التوالي ، وإلى حوالي 55% في مجموعة البقول بالريف ، كما انخفضت القوة التفسيرية للنموذج عام 2000/99 إلى نحو 78% ، 71% في مجموعة الحبوب والنشويات بالريف والحضر على التوالي ، وإلى حوالي 78% ، 60% في مجموعة الجافة بالريف والحضر على التوالي ، ولا تتضمن القيمة المنخفضة لمعامل الارتباط المتعدد بالضرورة أن النموذج غير مناسب لتفسير العلاقة ، فقد يرجع ذلك الانخفاض خاصة في البيانات القطاعية إلى الاختلاف الكبير بين المشاهدات الفردية المتضمنة هذه البيانات . وعلى أي حال فإن قيمة (ف) المحسوبة في جميع الحالات قد أوضحت رفض الفرض الصفري المختبر وذلك عند مستوى احتمال 0.05 ، ويعني ذلك ثبوت معنوية التأثير المشترك لإجمالي الإنفاق الفردي ولحجم الأسرة معا على الإنفاق الفردي على استهلاك جميع المجموعات الغذائية المدروسة وذلك في الصورة الدالية المختارة . ويتبين من الجدول أيضا أن معاملات المرونة الإنفاقية رغم تباين قيمتها بين المجموعات الغذائية المختلفة

2- جاءت جميعها موجبة الإشارة موضحة أن الإنفاق على استهلاك جميع المجموعات الغذائية المدروسة يزداد بزيادة إجمالي الإنفاق الفردي - ويتفق ذلك والمنطق الاقتصادي لاقتصار الدراسة على مجموعات غذائية تجميعية مما لا يتوقع معه وجود سلع دنيا في الاستهلاك ، كما يتضح من الجدول ذاته أن معاملات مرونة حجم الأسرة تفاوتت بين قيم سالبة موضحة وفورات اقتصادية لحجم الأسرة في استهلاك مجموعات (لحوم طازجة ومجمدة و دواجن وأسماك) ، وبين قيم موجبة توضح لا وفورات سعة لحجم الأسرة في الإنفاق على استهلاك مجموعات (الحبوب والنشويات والبقول الجافة) ،

في إجمالي الإنفاق الفردي وذلك سواء في الريف أو الحضر . وستتناول الدراسة فيما يلي تفسير آثار كل من حجم الأسرة وإجمالي الإنفاق على الأنماط الانفاقية لاستهلاك المجموعات الغذائية المختلفة خلال السنوات الثلاثة ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ .

جملة الغذاء والمشروبات :

يتبين من دراسة الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) بأن معامل مرونة الإنفاق على جملة الغذاء والمشروبات يقدر بنحو ٠,٧٨ في الحضر مقابل ٠,٧٧ في الريف عام ١٩٩٢/٩١ ، وحوالي ٠,٨٧ في الحضر مقابل ٠,٧٨ في الريف عام ١٩٩٦/٩٥ ، ونحو ٠,٨٩ في الحضر مقابل ٠,٨١ في الريف عام ٢٠٠٠/٩٩ ويعني ذلك انه عند ثبات حجم الأسرة فان زيادة ١٠% في إجمالي الإنفاق الفردي يصاحبها زيادة في الإنفاق على جملة الغذاء والمشروبات تقدر بنحو ٧,٨% ، ٨,٧% ، ٨,٩% في الحضر للسنوات الثلاثة على التوالي ، وحوالي ٧% ، ٧,٨% ، ٨,١% في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي ، مما يتبين معه آثار التحرر الاقتصادي وما صاحبها من زيادة الدخل الفردي وبالتالي زيادة استجابة الإنفاق الفردي للتغير في إجمالي الإنفاق على جملة الغذاء والمشروبات . كما قدر معامل مرونة حجم الأسرة لجملة الغذاء والمشروبات بنحو - ٠,١٥ ، - ٠,١١ لكل من الحضر والريف على التوالي عام ١٩٩١/٩٠ ، وحوالي - ٠,٢٠ ، - ٠,١٤ لكل من الحضر والريف على التوالي على ١٩٩٦/٩٥ ، ونحو - ٠,٢٤ ، - ٠,١٦ لكل من الحضر والريف على التوالي عام ٢٠٠٠/٩٩ ويعني ذلك انه عند مستوي معين من إجمالي الإنفاق الفردي فان زيادة ١٠% في حجم الأسرة تؤدي إلى وفورات اقتصادية (أي انخفاض نصيب الفرد) محدودة المقدار نحو ١,٥% ، ٢% ، ٢,٤% في الحضر للسنوات الثلاثة على التوالي ، وحوالي ١% ، ١,٤% ، ١,٦% في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي في الإنفاق على جملة الغذاء والمشروبات . وقد رفض الفرض الخاص بعدم تأثير حجم الأسرة على استهلاك الغذاء والمشروبات في كل من الحضر والريف ويعني ذلك معنوية تأثير حجم الأسرة على الإنفاق على جملة الغذاء والمشروبات

مجموعة الحبوب والنشويات :

ويظهر الإنفاق على استهلاك الحبوب والنشويات استجابة للتغيرات في إجمالي الإنفاق الفردي حيث يتراوح معامل المرونة الانفاقية لهذه المجموعة بين نحو ٠,٣١ ، ٠,٦٦ ، ٠,٧٥ في الحضر للسنوات الثلاثة وحوالي ٠,٤٧ ، ٠,٦٥ ، ٠,٧٢ في الريف للسنوات الثلاثة ومنه يتبين آثار التحرر الاقتصادي وما صاحبها من زيادة الدخل الفردي وزيادة معدلات الإنفاق على مجموعة الحبوب والنشويات ، وحققت المعاملات المعنوية الإحصائية ، كما عرضت المعاملات المقدرة لآثر حجم الأسرة على الإنفاق على هذه المجموعة إشارات موجبة موضحة لا وفورات السعة عند زيادة حجم الأسرة

مجموعة اللحوم الطازجة والمجمدة :

استجاب الإنفاق الاستهلاكي على مجموعة اللحوم الطازجة والمجمدة للتغيرات في إجمالي الإنفاق الفردي في كل من الحضر والريف ، وتبين من الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) أن معامل مرونة الإنفاق على جملة اللحوم الطازجة والمجمدة تقدر بنحو ١,١٤ ، ١,٣٥ ، ١,٤٣ في الحضر مقابل ١,١٥ ، ١,٢٥ ، ١,٣٧ في الريف للسنوات ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ على التوالي وهو ما يتبين معه آثار زيادة الدخل الفردي وما صاحبه من زيادة في الإنفاق على اللحوم الطازجة والمجمدة ، ولكن هذه الاستجابة كانت قليلة للتغيرات في حجم الأسرة حيث يقدر معامل المرونة بنحو - ٠,٠٦٧ ، - ٠,٠٠٩ ، - ٠,١٦ في الريف ، مقابل - ٠,١٤ ، - ٠,١٦ ، - ٠,٢ في الحضر للسنوات الثلاثة السابقة الذكر ، وتوضح الإشارة السالبة لمعاملات المرونة المقدرة لآثر حجم الأسرة وفورات السعة عند زيادة حجم الأسرة .

مجموعة الدواجن :

يقدر معامل مرونة الإنفاق على مجموعة الدواجن بنحو ١,١٦ ، ١,٢٤ ، ١,٣٨ في الحضر لسنوات ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ على التوالي مقابل حوالي ١,١٢ ، ١,٢١ ، ١,٣٢ في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي ويدل ارتفاع معامل المرونة على آثار التحرر الاقتصادي وما صاحبه من زيادة الدخل الفردي وزيادة الإنفاق على مجموعة الدواجن ، كما تبين الإشارة السالبة لمعاملات المرونة المقدرة لآثر حجم الأسرة على الإنفاق من هذه المجموعة وفورات السعة عند زيادة حجم الأسرة .

مجموعة الأسماك :

أوضح الإنفاق الاستهلاكي على هذه المجموعة استجابات لانفاق القرد لحجم الأسرة حيث قدر معامل مرونة الإنفاق بنحو ١,١، ١,١٢، ١,٢٣ في الحضر للسنوات الثلاثة على التوالي مقابل ٠,٩٢، ٠,٩٤، ٠,٩٧ في الحضر للسنوات الثلاثة على التوالي ، كما أوضحت الإشارة السالبة لمعاملات المرونة المقدره لأثر حجم الأسرة على الإنفاق من هذه المجموعة وفورات السعة عند زيادة حجم الأسرة .

مجموعة البقول :

تفاوت المرونات الاتفاقيه المقدره لهذه المجموعة كثيرا بين الحضر والريف فقد قدرت المرونة في الحضر بنحو ٠,٥٨، ٠,٦٧، ٠,٦٧ للسنوات الثلاثة على التوالي ، وحوالي ٠,٣٧، ٠,٤٦، ٠,٦١ في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي، ويعني ذلك أن زيادة ١٠% في إجمالي الإنفاق الفردي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على البقول الجافة بنحو ٥,٨%، ٦,٧%، ٦,٧% في الحضر مقابل ٣,٧%، ٤,٦%، ٦,١% في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي ، وبالمثل اختلفت معاملات المرونة لحجم الأسرة لهذه المجموعة بين الحضر والريف حيث حققت في الحضر نحو ٠,٥٧، ٠,٦٣، ٠,٧٧ للسنوات الثلاثة على التوالي ، وحوالي ٠,١٣، ٠,٢٩، ١,٧٧ في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي .

جدول رقم (١): الأثار المترتبة لاجمالي الإنفاق على استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة في حضر وريف مصر عام ١٩٩١/٩٠

المجموعة الغذائية	الموقع	المتغير الشارح		
		الحد الثابت	معامل مرونة الإنفاق	معامل مرونة حجم الأسرة
إجمالي الغذاء والشراب	حضر	٠,٥٣٦٥	٠,٧٨٢٤ (٨,٥١٩)	٠,١٤٨٩ - (٤,١٥٦)
	ريف	٠,٤٨٢٦	٠,٧٧١٢ (٥,٤٢٦)	٠,١١٤ - (٢,٢٧٦)
حبوب ونشويات	حضر	٠,٩٧١٥	٠,٣١٤٣ (٢,٢٢١)	٠,١٣٠١ (١,١٦٧)
	ريف	٠,٦٢٠٥	٠,٤٧٣٥ (١,٢٥١٢)	٠,١٤٢٥ (٣,١٦٥)
لحوم طازجة ومجمدة	حضر	٠,٨٧٢١	١,١٤٤٧ (٤,١٧٢)	٠,١٣٧٢ - (٣,٦٣٤)
	ريف	٠,٦٢٤٢	١,١٥٤٥ (٥,١٥٢)	٠,٠٦٧٢ - (٣,٦٣٤)
دولجن	حضر	٢,٤٢١٦	١,١٦٢٨ (٢,٢٥٥)	٠,٢٣٦٥ - (٤,٢١٣)
	ريف	٢,٢٤٥٩	١,١٢٣٥ (٣,٢٤٥)	٠,٥١٦٢ - (٢,٥٨٩)
اسماك	حضر	٣,٤٥٦٧	١,١٠١٧ (٢,٢٥٤)	٠,٠٢٢١ - (١,٦٥٨)
	ريف	٣,٢٣٤٥	٠,٩٢٤٢ (٢,١٥٧)	٠,٠٤٥٦ - (١,٩٤٢)
بقول جافة	حضر	١,١٤١٦	٠,٥٧٨٨ (٢,٠٩٣)	٠,٥٧٢٢ (٣,٢٩٥)
	ريف	١,٦٥٥٢	٠,٣٦٩٢ (٤,٧٩٢)	٠,١٢٥٧ (٢,٧٥٦)

تشير الأرقام التي بين القوسين إلى قيمة (ت) المحسوبة لمعامل التقدير المصدر : حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية . ١٩٩١/٩٠ .

جدول رقم (٢): الأثار المترتبة لاجمالي الإنفاق على استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة في حضر وريف مصر عام ١٩٩٦/٩٥

معامَل التحدِيد المتعدَد المعدل	المتغير الشارح		الموقع	المجموعَة الغذائِيَّة
	معامَل مرونة حجم الأسرَة	معامَل مرونة الإنفاق		
٠,٩٥	٠,١٩٨٤ - (٤,٥٩٦)	٠,٨٧٤٢ (١٠,٩١٥)	حضر	إجمالي الغذاء والشراب
٠,٩١	٠,٤١٤ - (٢,٦٧٢)	٠,٧٨٢٥ (٦,٥٤٢)	ريف	
٠,٦٧	٠,٢٤٠٢ (١,٢٧٤)	٠,٦٥٧٥ (٢,٦٥٢)	حضر	حبوب ونشويات
٠,٧٦	٠,٢٥٤٦ (٣,٥٤٥)	٠,٦٤٦٢ (٣,٥٤١)	ريف	
٠,٩٣	٠,١٥٥١ - (٤,٦١٣)	٠,٣٤٧٠ (٤,٦٥١٢)	حضر	لحوم طازجة ومجمدة
٠,٩٢	٠,٠٩٤٥ (٢,٣٣٧)	١,٢٥٠٠ (٥,٦٥١١)	ريف	
٠,٩	٠,٣٢٦٥ - (٤,٢١٣)	١,٢٣٨٢ (٢,٥٨٥)	حضر	دواجن
٠,٨٩	٠,٢٥١٢ - (٢,٩٨٥)	١,٢١٤٦ (٣,٤٥٤)	ريف	
٠,٨٥	٠,٠٨٥٢ - (١,٨٥٦)	١,١٢٢ (٢,٤٥٢)	حضر	اسماك
٠,٨٢	٠,٠٦٦٥ - (١,٩٥٥)	٠,٩٤٢٥ (٢,٥٧١)	ريف	
٠,٧٧	٠,١٢٧١ (٣,٧١٠)	٠,٢٦٥٤ (٣,٥٦٥)	حضر	بقول جافة
٠,٥٥	٠,٢٨٧٢ (١,٩٥٧)	٠,٤٥٧٨ (٤,٨٦٤)	ريف	

تشير الأرقام التي بين القوسين إلى قيمة (ت) المحسوبة لمعامل التقدير المصدر : حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة والعينة في جمهورية مصر العربية ١٩٩٦/٩٥ .

جدول رقم (٣): الأثار المترتبة لاجمالي الإنفاق على استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة في حضر وريف مصر عام ٢٠٠٠/٩٩

معامَل التحدِيد المتعدَد المعدل	المتغير الشارح		الموقع	المجموعَة الغذائِيَّة
	معامَل مرونة حجم الأسرَة	معامَل مرونة الإنفاق		
٠,٩٦	٠,٢٣٨٤ - (٤,٦٥٩)	٠,٨٩٢٤ (١٠,٩٧٢)	حضر	إجمالي الغذاء والشراب
٠,٩٢	٠,١٦٢٥ - (٢,٧٢١)	٠,٨١٢١ (٦,٧١٢)	ريف	
٠,٧١	٠,٥٦٤١ (١,٥٦٢)	٠,٧٥١١ (١٢,٨٤٢)	حضر	حبوب ونشويات
٠,٧٨	٠,٤٤٥٥ (٣,٧٤٢)	٠,٧١٧٤ (١١,٧٣٢)	ريف	
٠,٩٤	٠,١٩٦٤ - (٣,٩٤٦١)	١,٤٣٠٧ (٤,٨٢١٥)	حضر	لحوم طازجة ومجمدة
٠,٩٥	٠,١٦٢٧ - (٢,٤٤٦)	١,٣٧٤ (٥,٨٢١٥)	ريف	
٠,٩٣	٠,٣٦٤٢ - (٤,٣٢١)	١,٣٨٣٢ (٢,٧٨٤)	حضر	دواجن
٠,٩٠	٠,٦٦١٤ - (٢,٩٨٥)	١,٣٣٢٠ (٣,٤٥٢)	ريف	
٠,٨٦	٠,١٣٢٢ - (١,٩٨٥)	١,٢٣١٤ (٢,٥٤١)	حضر	اسماك
٠,٨٨	٠,٠٧٢٤ - (١,٩٧٦)	٠,٩٦٥٤ (٢,٦٥٢)	ريف	
٠,٦٠	٠,٧٦٨١ (٢,٩٧٦١)	٠,٦٧١٢ (٤,٧٦٨)	حضر	بقول جافة
٠,٧٨	١,٧٧٢ (٣,٤٧٥)	٠,٦١٤٤ (٣,٦٥١)	ريف	

تشير الأرقام التي بين القوسين إلى قيمة (ت) المحسوبة لمعامل التقدير المصدر : حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة والعينة في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩ .

متوسط استهلاك المجموعات الغذائية :

توضح الجداول أرقام (٤)، (٥)، (٦) متوسط استهلاك المجموعات الغذائية بالكجم طبقاً لفئات الإنفاق المختلفة في حضر وريف جمهورية مصر العربية خلال السنوات ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ وهي السنوات التي اجري فيها بحوث ميزانية الأسرة، وقدر متوسط عدد الأسر الريفية بنحو ٧،٩٦ فرداً عام ١٩٩١/٩٠ ، وحوالي ٥٥ فرداً عام ١٩٩٦/٩٥ ، ثم نحو ٥،٢٥ فرداً عام ٢٠٠٠/٩٩ ، بينما يقدر عدد أفراد الأسر الحضرية في المتوسط بنحو ٥،٢٣ فرداً عام ١٩٩١/٩٠ ، ٤،٣٦ فرداً عام ١٩٩٦/٩٥ ، ونحو ٤،٣ فرداً عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وقامت الدراسة بتقسيم فئات الاتفاق لكل من الريف والحضر ، حيث اعتبرت الأسر ذات الإنفاق السنوي المقدر بحوالي ٤٨٠٠ جنية فأقل في فئات الإنفاق المنخفضة، وان الأسر ذات الاتفاق السنوي من ٥٦٠٠ - ٨٠٠٠ ضمن فئات الإنفاق المتوسطة ، والأسر ذات الاتفاق السنوي اكبر من ١٠٠٠٠ جنية ضمن فئات الإنفاق المرتفعة ، ويتبين من الجدول ذاته أن متوسط استهلاك الفرد في الفئات المنخفضة يتباين بين الحضر والريف لكل من الأغذية المختلفة في السنوات الثلاثة سابقة الذكر، ففي فئات الإنفاق المنخفضة ، يقدر متوسط استهلاك اللحوم الحمراء في الحضر بنحو ٥،٦ كجم عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل حوالي ٥،٥٥ كجم عام ١٩٩١/٩٠ ، ونحو ٥،٩٥ كجم عام ٢٠٠٠/٩٩ ، كما يقدر متوسط استهلاك اللحوم الحمراء في الريف ضمن الفئات المنخفضة بنحو ٥،٢١ كجم عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل حوالي ٥،٥٦ كجم عام ١٩٩١/٩٠ ، وتزايد لنحو ٥،٥١ كجم عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أما فئات الاتفاق المتوسطة فيتبين من الجدول ذاته أن متوسط استهلاك اللحوم الطازجة في الحضر يتناقص من نحو ٩،٣٥ كجم عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٧،٠١ كجم عام ١٩٩٦/٩٥ ، وإلى نحو ٦،٨٣ كجم عام ٢٠٠٠/٩٩ ، بينما تتناقص في الريف لنحو ٥،٦٣ كجم عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٨،٩٢ كجم عام ١٩٩١/٩٠ وان تزايد لحوالي ٦،٩٧ كجم عام ٢٠٠٠/٩٩ ، كما يتبين من الجدول أن متوسط استهلاك اللحوم في فئات الاتفاق المرتفعة قد تتناقص في الحضر لنحو ٩،٤ كجم ، ١٠،٦ كجم عامي ١٩٩٦/٩٥ ، ١٩٩٦/٩٥ مقابل حوالي ١٣،٢٥ كجم عام ١٩٩١/٩٠ ، وينطبق الحال نفسه على الريف حيث تتناقص متوسط الاستهلاك من حوالي ١١،٢٧ كجم عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٥،٦٢ كجم ، ٧،١٥ كم عامي ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ على التوالي . مما سبق يتبين تزايد متوسط نصيب الفرد في الحضر من اللحوم الحمراء عن الريف كما توضح دراسة الجدول تزايد متوسط استهلاك اللحوم المجمدة في الحضر عن الريف في فئات الإنفاق المختلفة وذلك لعدم تفضيل سكان الريف اللحوم المجمدة ، فقدّر متوسط استهلاك الحضر في فئات الإنفاق المنخفضة بنحو ٠،٩٢ ، ٠،٩١ ، ١،٠٤ كجم على التوالي للسنوات الثلاثة بينما قدر في الريف بنحو ٠،١٤ ، ٠،٠٨ ، ٠،١٦ كجم على التوالي للسنوات الثلاثة ، كما قدر متوسط استهلاك اللحوم المجمدة في فئات الإنفاق المتوسطة في الحضر بنحو ٠،٨٢ ، ٠،٤٨ ، ٠،٩٩ كجم ، مقابل ٠،١٤ ، ٠،٠٧ ، ٠،٤٢ كجم في الريف ، أما فئات الإنفاق المرتفعة فقدّر متوسط استهلاك اللحوم المجمدة بنحو ٠،٧٢ ، ٠،٦٥ ، ٠،٩٤ كجم في الحضر مقابل ٠،٠٨ ، ٠،١ ، ٠،١٧ في الريف للسنوات الثلاثة على التوالي . وفي مجموعة الحبوب والشويات تزايد متوسط استهلاك الفرد في الريف عنه في الحضر ، فبينما قدر بنحو ٨٦،٥ ، ١٣٠،٢٦ ، ١٥٣،٤٩ كجم في الريف مقابل حوالي ٣٩،٨٢ ، ٤٤،٨٨ ، ٥٠،٦٤ كجم في الحضر لفئات الاتفاق المنخفضة للسنوات الثلاثة على التوالي ، كما قدر بنحو ١٠٧،٧٤ ، ١٢١،٩٧ ، ١٧٠،٢٦ كجم في الريف مقابل حوالي ٤٦،٧١ ، ٤٨،٣٢ ، ٤١،٧٤ كجم في الحضر في فئات الإنفاق المتوسطة ، أيضاً قدر في فئات الإنفاق المرتفعة بنحو ١٠٧،٩٦ ، ١٣٩،١٧ ، ١٧٠،٦١ كجم في الريف مقابل ٥٣،٧ ، ٤٩،٣٨ ، ٤٠،٦٢ كجم في الحضر للسنوات الثلاثة على التوالي ، وبالمثل في مجموعة البقول حيث قدر بنحو ٤٣،٥ ، ٦٦٩ ، ٩٣٧ كجم في الريف مقابل حوالي ٣،٩٥ ، ٤،٢٧ ، ٤،٤٨ كجم في الحضر في فئات الإنفاق المنخفضة ، وحوالي ٤،٩٢ ، ٤،٦١ ، ٥،٨٤ كجم في الحضر مقابل ٥،٧٨ ، ٥،٦٤ ، ٦،٣١ كجم في ريف المتوسطة ، أما فئات الإنفاق المرتفعة فقدّر متوسط استهلاك مجموعة البقول بنحو ٤،٥٦ ، ٣،٧٥ ، ٣،٨٨ كجم في الحضر مقابل ٥،٢١ ، ٥،٠٤ ، ٣،٥٨ كجم في الريف . وفي مجموعة الأسماك تزايد متوسط الاستهلاك في الحضر عن الريف وذلك لتفضيل سكان الحضر الأسماك بأنواعها عن سكان الريف ، حيث قدر بنحو ٥،٤٢ ، ٥،٦٤ ، ٥،٥٦ كجم في الحضر مقابل ٣،٦٥ ، ٣،٧٦ ، ٥،١٣ كجم في ريف فئات الإنفاق المنخفضة ، أما فئات الاتفاق المتوسطة فقدّر في فئات الإنفاق المرتفعة بنحو ٨،٠٨ ، ٩،٦٤ كجم مقابل ٤ ، ٤،٠٤ ، ٧،٢٤ كجم في الريف ، وكذلك قدر في فئات الإنفاق المتوسطة بنحو ٧،٧٢ ، ١٠،٧٢ كجم في الحضر مقابل ٦،١٣ ، ٦،٢٧ ، ٤،٩٨ كجم للسنوات الثلاثة على التوالي . أما مجموعة الدواجن فقد تزايد متوسط الاستهلاك في الريف عن الحضر حيث قدر بنحو ٧،٩٦ ، ٨،١٤ ، ١١،٣ كجم في الريف مقابل ٧،١ ، ٧،٦ ، ١١،٤ كجم في الحضر ، أما فئات الإنفاق المتوسطة قدر متوسط الاستهلاك في الريف بنحو ٩،٧٤ ، ٩،٨٩ ، ١٥،٢٢ كجم مقابل ٩،١٦ ، ٩،٢ ، ١٢،٧ كجم في الحضر ، واختلف الأمر في

جدول رقم (٤): متوسط استهلاك المجموعات الغذائية بالكجم في فئات الإتفاق المختلفة في حضر وريف مصر أعوام ١٩٩٠/١٩٩١

فئات الإتفاق	لحوم حمراء	لحوم حمراء مجمدة	حبوب ونشويات	بقول جافة	اسماك	دواجن
فئات الإتفاق المنخفضة						
١- الحضر	٥,٠٥	٠,٩٢	٣٩,٨٢	٣,٩٥	٥,٤٢	٧,١
٢- الريف	٥,٥٦	٠,١٤	٨٦,٥٠	٤,٣٥	٣,٦٥	٧,٩٦
فئات الإتفاق المتوسطة						
١- الحضر	٩,٣٥	٠,٨٢	٤١,٧٤	٤,٩٢	٦,٩٤	٩,١٦
٢- الريف	٨,٩٢	٠,١٤	١٠٧,٧٤	٥,٧٨	٤	٩,٧٤
فئات الإتفاق المرتفعة						
١- الحضر	١٣,٢٥	٠,٧٢	٥٣,٧	٤,٥٦	٨,٠٨	١٣,٧
٢- الريف	١١,٢٧	٠,٠٨	١٠٧,٩٦	٥,٢١	٦,١٣	١١,٨

المصدر: حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية ١٩٩٠/١٩٩١.

جدول رقم (٥): متوسط استهلاك المجموعات الغذائية بالكجم في فئات الإتفاق المختلفة في حضر وريف مصر أعوام ١٩٩٥/١٩٩٦

فئات الإتفاق	لحوم حمراء	لحوم حمراء مجمدة	حبوب ونشويات	بقول جافة	اسماك	دواجن
فئات الإتفاق المنخفضة						
١- الحضر	٥,٦	٠,٩١	٤٤,٨٨	٤,٢٧	٥,٦٤	٧,٦
٢- الريف	٥,٢١	٠,٠٨	١٣٠,٢٦	٦,٦٩	٣,٧٦	٨,١٤
فئات الإتفاق المتوسطة						
١- الحضر	٧,٠١	٠,٤٨	٤٨,٣٢	٤,٦١	٧,٧١	٩,٢
٢- الريف	٥,٦٣	٠,٠٧	١٢١,٩٧	٥,٦٤	٤,٠٤	٩,٨٩
فئات الإتفاق المرتفعة						
١- الحضر	٩,٤	٠,٦٥	٤٩,٣٨	٣,٧٥	٩,٦٤	١٤
٢- الريف	٥,٦٢	٠,١	١٣٩,١٧	٥,٠٤	٦,٢٧	١٢,٤٤

المصدر: حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية ١٩٩٥/١٩٩٦.

جدول رقم (٦): متوسط استهلاك المجموعات الغذائية بالكجم في فئات الإنفاق المختلفة في حضر وريف مصر أعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠

فئات الإنفاق	لحوم حمراء	لحوم حمراء مجمدة	حبوب ونشويات	بقول جافة	اسماك	دواجن
فئات الإنفاق المنخفضة						
١- الحضر	٥,٩٥	١,٠٤	٥٠,٦٤	٤,٤٨	٥,٥٦	١١,٤
٢- الريف	٥,٥١	٠,١٦	١٥٣,٤٩	٩,٣٧	٥,١٣	١١,٣
فئات الإنفاق المتوسطة						
١- الحضر	٦,٨٣	٠,٩٩	٤٦,٧١	٥,٨٤	٧,٧٢	١٢,٧
٢- الريف	٦,٧٩	٠,٤٢	١٧٠,٢٦	٦,٣١	٧,٢٤	١٥,٢٢
فئات الإنفاق المرتفعة						
١- الحضر	١٠,٦	٠,٩٤	٤٠,٦٢	٣,٨٨	١٠,٧٢	١٨,٢٨
٢- الريف	٧,١٥	٠,١٧	١٧٠,٦١	٣,٥٨	٤,٩٨	١١,١٦

المصدر: حسب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/١٩٩٩

المراجع

١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بحوث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية أعوام ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩

2- Johnston J (1989) Econometric Methods (3rd) Edition - Mc Graw - Hill - New York .

3-James M. Henderson & Richard E Quandt (1989) Microeconomic Theory, Mathematical Approach, New York-SF -Louis.

4- Richard H, Leftwich (1989) The Price System Resource Allocation, Sixth Edition, Oklahoma State university. The Drgden press, Hinsdale minois.

AN ECNOMETRIC STUDY TO FOOD CONSUMPTION PATTERNS IN EGYPT IAN RURAL AND URBAN AREAS.

Higazi, M.KH.M. and Hoda M. Rageb

Agric. Economic res. Inst., agric. Res center

ABSTRACT

The objective of the study is to index estimates of expenditure elasticity for fresh & frozen meat, poultry, fish, Cereals, Starchy food, and dry legumes, Impact of family Size separate estimate on rural and urban areas was conducted to identify their impact. The study relied on the most recent Sectoral date which is the research on Estimation of Household food Balance Sheet by Sampling at the National Level 90/1991, 95/1996, 99/2000

ALogarithmic model in Linear Form & small squares were applied for estimation.

The study pointed out the expenditure response of Cereals, starchy food group Consumption to V ariables o f i ndividual's total expenditure with respect to dry Legume group, expenditure elasticity For urban was .57 .66 .67and For rural was .36 .45 .61 in three year respectively expenditure on fresh, frozen meat, poultry, and fish responded to variables of individual's total expenditure. But response to variables of household Size was intangible.

Studying of good group average Consumption clarified that average per capital Consumption of red meat in urban area exceeded that of rural area. Whereas, grain, starchy food and dry legume group per capita Consumption was higher in rural than urban area.